إضاءة

LCPS المركز اللبناني للدراسات
The Lebanese Center for Policy Studies

دليل لفهم الانتخابات البلديّة في لبنان

زينة سامي الحلو

تُعَدّ الانتخابات البلديّة ركيزةً أساسيةً للحكم المحلي والمشاركة الديمقراطية في لبنان، إذ تؤدّي دورًا محوريًّا في تحديد ملامح إدارة المدن والبلدات. وبالإضافة إلى تأثيرها المباشر في الحوكمة المحليّة، تعكس هذه الانتخابات أيضًا المشهد السياسي العام في البلاد، وتُسلّط الضوء على قضايا الحوكمة، والتمثيل، والتداخل بين الشأنَيْن، المحلي والوطني.

من المزمع أن تُجرى الانتخابات البلديّة المُقبلة في أيّار/مايو 2025، بعد أن تأجّلت ثلاث مرّات متتالية، وذلك في ظلّ حالة من التفاؤل الحذر. ويعود هذا التفاؤل إلى انتخاب رئيسٍ للجمهورية وتشكيل حكومةٍ جديدة، وهما تطوّران جاءا بعد اندلاع حربٍ مدمّرةٍ مع 'إسرائيل'. وعلى الرغم من أنّ هذه الأحداث قد بعثت الأمل في عودة الحيوية إلى الحياة السياسية، فإنّ هذا الأمل لا يزال هشًّا، ويرتبط بإحراز تقدُّم ملموس. وفي هذا السياق، تكتسب الانتخابات البلديّة أهمية استثنائيّة، إذ تتيح فرصةَ تقييم هياكل الحوكمة ومدى انسجامها مع المشهد السياسي المتغيّر في لبنان.

عن الكاتبة

زينة الحلو باحثة ومستشارة في شؤون التنمية، لديها خبرة تزيد عن 20 عامًا في مجال بحوث السياسات والتنمية، بما في ذلك الانتخابات والقضايا الاجتماعية والاقتصاد السياسي والتنمية المحلّية.

إن الآراء الواردة في ورقة السياسات تعبّر عن وجهة نظر المؤلّف ولا تعكس بالضرورة السياسة الرسمية أو الموقف الرسمي لمؤسسة 'كونراد آدينـاور' أو لمكتبها في لبنان.

KONRAD ADENAUER STIFTUNG

السياق التاريخي للانتخابات البلدية ووتيرتها

على الرغم من أهمية الانتخابات البلديّة، لكنّها لم تُجرَ بوتيرة منتظمة على مدار التاريخ السياسي للبنان، ما يعكس التحدّيات البنيويّة التي تواجهها الحوكمة والتنظيم المؤسّسي. ولا تُعَدّ هذه الظاهرة مستجدّة، كذلك لا يمكن حصرها في الاضطرابات الناتجة من الحروب وحسب. فمنذ الاستقلال، لم يُجرِ لبنان سوى ستّ دورات انتخابية بلديّة، حيث نُظِّمَت للمرة الأولى في عام 1952، أيْ بعد تسع سنواتٍ من نيل الاستقلال، واستمرّت بشكلٍ متقطّع. فقد أُجريت الانتخابات في عامَيْ 1952 و1963، لكنّها تأجّلت مرّات عدّة بعد ذلك، إلى أن تمكّن ائتلاف مدني في عام 1998 من كبح محاولات التأجيل المتكرّرة (أبو ريش، 2016).

ومنذ عام 1998، أُجرِيَت الانتخابات البلديّة بانتظام، ما أتاح فترةً من الاستقرار النسبي في الحوكمة المحليّة. لكنّ هذا الاستقرار تعرّض لخلل في عام 2022، عندما تأجّلت الانتخابات البلدية بسبب تزامنها مع الانتخابات النيابيّة، وتبع ذلك تأجيلان إضافيان في عامَيْ 2023 و2024 نتيجة الجمود السياسي والفراغ الرئاسي، في انعكاس لحالة عدم الاستقرار العامة التي لا تزال تُقوِّض العمليات الانتخابية في لبنان (الحلو، 2024).

دور البلديات في لبنان

بحسب القانون، تُعَدّ البلديات في لبنان أصغر الوحدات الإدارية، وتشكّل دعامةً للحوكمة اللامركزية، فهي تعمل تحت إشراف وزارة الداخلية والبلديات، وتتمتّع باستقلالٍ ماليٍّ وإداريٍّ. ويستند هذا الاستقلال إلى الشخصية المعنوية التي تتمتّع بها، ما يتيح لها تلبية الحاجات المحليّة عبر مجالس منتخبة. وتجسّد البلديات مبدأ اللامركزية الإدارية، حيث تتّخذ قراراتها بشكلٍ مستقل، فيما تبقى خاضعة لرقابة السلطات المركزية. وبالتالي، تضمن هذه البنية قدرة البلديّات على تلبية احتياجات مجتمعاتها، ما يعزز الحوكمة المحلية والتنمية (قانون البلديات).

تتعدّد مسؤوليات البلديّات ويُعدّ تأثيرها ملموسًا، فهي تضطلع بدور أساسيّ في تطوير البنى التحتية، وإدارة النفايات، وتأمين المرافق العامّة، كالمياه والكهرباء. ويتعدّى دورها ذلك ليشمل التخطيط الحضري والصحّة العامّة، حيث تعمل على تنظيم المؤسّسات المسجّلة، وحماية البيئة، ومكافحة المخاطر الصحّية، بما يضمن رفاه المجتمعات المحلّية. كذلك تجعلها قدرتها على التكيّف مع التحدّيات المحليّة جهة فاعلة أساسية في معالجة الاحتياجات الفريدة لمناطق لبنان المتعدّدة.

أظهرت البلديّات في لبنان قدرةً لافتةً على الصمود خلال الأزمات، إذ غالبًا ما تؤدّي دور المستجيب الأوّل حين تتعثّر مؤسّسات الدولة المركزية. ففي أزمة النفايات التي شهدها لبنان عام 2015، حاولت البلديّات ابتكار حلول محليّة لإدارة النفايات، في ظلّ فشل الاستراتيجيات الوطنية. كذلك

عن مؤسسة كونراد آديناور

مؤسسة كونراد آديناور هي مؤسسة سياسية ألمانية تهدف برامجها التربوية المدنية إلى تعزيز مفاهيم الحرية والعدالة والسلام. تسعى المؤسسة من خلال عملها إلى ترسيخ القيم الديمقراطية، وتعزيز الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون، وتوفير الدعم للمجتمع المدني، إلى جانب إجراء الدراسات والأبحاث التي تسهم في بناء مجتمعات أكثر استقرارًا وازدهارًا. يعمل مكتب المؤسسة في لبنان على تناول قضايا سياسية واجتماعية واقتصادية ذات أهمية، مثل الإصلاحات السياسية وتعزيز المشاركة المجتمعية والشفافية والمساءلة والمصالحة الوطنية وفض النزاعات. كما يركز على معالجة الأسباب الجذرية للهجرة والنزوح، وهي قضايا لا تقتصر على لبنان فحسب، بل تشمل أيضًا سوريا ومنطقة الشرق الأوسط بشكل عام. وتسعى المؤسسة لتعزيز الحوار السياسي والتبادل الثقافي المستمر بين لبنان والمنطقة وأوروبا، بهدف التوصل إلى حلول مشتركة للتحديات الإقليمية والمساهمة في تحقيق السلام والتنمية المستدامة.

برزت فعاليتها بوضوح خلال جائحة كوفيد-19 بين عامَيْ 2020 و2021، حيث أدّت دورًا محوريًّا في جهود الاستجابة الطارئة، عبر تطبيق إجراءات الإغلاق العام، وتوزيع المساعدات، وتنظيم مبادرات الصحّة العامّة (أبو ريش، 2016). بالإضافة إلى ذلك، أدّت البلديات دورًا هامًّا خلال أزمة اللاجئين السوريين، إذ استقبل بعضها أعدادًا من اللاجئين تفوق عدد سكّانها المحليّين بأشواط، ما أثبت أهميّتها في إدارة الموارد وتنسيق الاستجابات الإنسانية، في ظلّ تعرّضها لضغوطٍ هائلة.

ولكنْ، غالبًا ما تُقيَّد الإجراءات التي تتّخذها البلديّات، بما في ذلك خلال الأزمات، بسبب ضعف إشراف الدولة، ما يؤدي إلى نتائج غير فعّالة أو حتّى إلى عواقب ضارّة. فعلى سبيل المثال، على الرغم من تدخّل بلدية بيروت في نهاية المطاف للحفاظ على مبنى بركات، باعتباره موقعًا تراثيًّا، فإنّ طريقة الإدارة المثيرة للجدل، التي أفضت إلى تحويله لاحقًا إلى متحفٍ للذاكرة، تسلّط الضوء على تعقيدات الحوكمة البلدية (أبو ريش، 2016).

وخلال فترة تدفّق اللاجئين السوريين، تلقّت العديد من البلديات مساعداتٍ دوليّة مباشرة، متجاوزةً الحكومة المركزية، بهدف تعزيز الكفاءة. غير أنّ هذا الاستقلال أسهم في بعض الحالات في اعتماد تدابير تمييزيّة في بعض البلديات تنتهك حقوق اللاجئين، كفرض حظر تجوّل، على سبيل المثال لا الحصر.

وتُشكّل أزمة النفايات في عام 2015 مثالًا إضافيًا على هذه القيود. ففيما دعا ناشطون إلى إعادة ملفّ إدارة النفايات إلى البلديّات، تعاونت بعض البلديّات مع الحكومة المركزيّة لإنشاء مكبّات عشوائية شكّلت خطرًا جسيمًا على البيئة والصحّة العامّة. وكما يُشير أبو ريش، فإنّ البلديات غالبًا ما تعكس التحديّات الأوسع التي تُواجه الدولة اللبنانية، وتبيّن أوجه القصور فيها، ما يقيّد قدرتها على معالجة الأزمات بفعّالية.

الحوكمة المجزّأة والارتهان المالي

تُواجه البلديّات في لبنان مجموعةً واسعةً من التحدّيات التي تُقوّض قدرتها على الحوكمة وتقديم الخدمات الأساسية. ويُعدّ عدم الاستقرار المالي من أبرز هذه التحدّيات، ولا سيّما في ظلّ الأزمة الاقتصادية وانخفاض قيمة الليرة اللبنانية. فالاعتماد على الصندوق البلدي المستقلّ وتأخّر المخصّصات الحكومية يجبران البلديّات على العمل بموارد ضئيلة. ووفقًا لتقرير صادر عن مؤسّسة 'كونراد أديناور'، فاقم تقاعس الدولة عن الإيفاء بالتزاماتها المالية من حدّة هذه الأزمة.

وتُشكّل القدرات الإدارية عقبةً رئيسةً أخرى، خصوصًا في البلديّات الصغيرة التي تفتقر إلى الخبرات والبُنى التحتية اللازمة لإدارة المشاريع أو الاستجابة للأزمات بشكلٍ فعّال. وتجدر الإشارة إلى ارتفاع عدد البلديات في لبنان من 120 بلديّة في عام 1932 إلى أكثر من 1,060 بلديّة في عام 2024، وهو رقمٌ

يفوق بكثير المعدّلات المسجّلة في دولٍ مماثلة مثل الأردن وتونس، ما أدّى إلى نشوء حوكمة مجزّأة وتضارب المسؤوليّات بين البلديات.

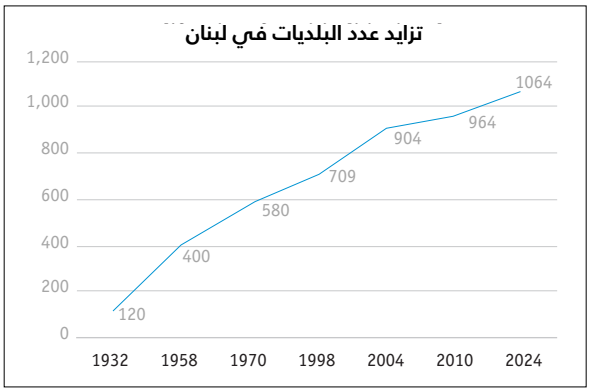

سهّلت التعديلات التشريعية إنشاء بلديّات جديدة، غالبًا نتيجة مطالب محليّة بدلًا من الاستناد إلى خطط استراتيجية. فعلى سبيل المثال، ألغَت المادّة الـ45 من القانون رقم 665 (1997) الشروط الأولية المتعلّقة بعدد السكان والقدرة الإيرادية التي كان ينصّ عليها المرسوم الاشتراعي رقم 11 لعام 1954 (نحن، 2018). وقد سَهّل هذا التعديل إنشاء بلديّات جديدة استجابةً لمطالب محليّة بدلًا من التخطيط الاستراتيجي، وبالتالي تراجعت فعالية الحوكمة المحليّة. وتجدر الإشارة إلى إنشاء 34 بلدية جديدة بعد انتخابات 2016، ما فاقم من مشكلة عدم الكفاءة (المجلة الشهرية، نيسان/أبريل 2024).

لا يُعدّ تزايد البلديّات في لبنان نتيجةً للتسهيلات التشريعية فحسب، بل هو يشكّل أيضًا أحد مسبّبات الزبائنيّة. فقد عزّزت سهولة إنشاء البلديّات شبكات المحسوبية، ومكّنت الجهات الفاعلة السياسية من ترسيخ نفوذها والتحكّم في الموارد المحلية. وعليه، جاء ارتفاع عدد البلديّات في لبنان نتيجة للزبائنيّة، وشكّل أحد العوامل المفاقمة لها في الوقت نفسه، ما يُقوّض فعالية الحوكمة ويُضعف العدالة في توزيع الموارد. وتُشكّل البلديات الصغيرة الغالبية الساحقة من بلديات لبنان (70٪)، وهي مجالس محليّة تقدّم خدماتٍ إلى مجموعة سكانيّة تقلّ عن 4,000 نسمة، وغالبًا ما تُواجه ضغوطًا مالية حادّة (المركز اللبناني للدراسات، 2015)، فتعتمد هذه البلديّات اعتمادًا كبيرًا على التحالفات السياسية لتأمين التمويل والخدمات.

بالإضافة إلى ذلك، تمتنع العديد من البلديّات عن جباية الضرائب، معتمدةً بدلًا من ذلك على هبات الحكومة المركزية، وهي ممارسة تُضعف الحوكمة المحليّة وتعزّز الولاءات السياسية على حساب الاستقلالية (حرب وعطالله، 2014). ويُظهر تقرير حديث أصدرته 'الدولية للمعلومات' أنّ 50٪ من البلديّات تلقّت أقل من 250 مليون ليرة لبنانية (أي ما يُعادل نحو 2,800 دولار أميركي) من الصندوق البلدي المستقلّ في عام 2022، ما يعكس أزمة مالية خانقة تطاول معظم البلديّات. كذلك فإنّ نظام التوزيع الحالي، القائم على عدد السكان، والرسوم المُحصّلة، والتوزيع المتساوي للبلديّات الصغيرة، بالكاد يعالج أوجه القصور الهيكلية (المجلة الشهرية، نيسان/أبريل 2025).

يُضاف إلى ذلك خضوع التمويل البلدي لرقابة مسبقة صارمة من وزارة الداخلية والبلديّات، التي تُراجع النفقات البلدية قبل صرفها، خلافًا لما هو معمول به في معظم البلدان، حيث تُجرى المراجعات بعد الصرف، ما يُتيح للبلديّات هامشًا أوسع من الاستقلالية في اتّخاذ القرارات وتوزيع الموارد. ويُؤدّي شرط الموافقة المُسبقة إلى تقليص فعالية الأداء البلدي، وتأخير تنفيذ المشاريع الأساسية، والحدّ من قدرة البلديّات على الاستجابة السريعة للحاجات المحليّة. وعليه، تُقوّض الرقابة المركزية استقلالية البلديات، وتُضعِف قدرتها على تنفيذ مهماتها الإدارية والتنموية بفعالية (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، 2022).

اتّحادات البلديات

تُشكّل اتّحادات البلديّات في لبنان كياناتٍ تعاونيةٍ أُنشئت بموجب مراسيم حكومية بهدف تنفيذ مشاريع عامّة ذات منفعة مشتركة بين البلديّات الأعضاء، وتتألّف مجالسها من رؤساء البلديّات المنضوية في الاتحاد، وتتزامن ولايتها مع انتهاء ولاية البلديّات. وبينما تتولّى هذه الاتحادات الموافقة على الموازنات والإشراف على أراضي المشاع، تأتي مصادر تمويلها الأساسية من الصندوق البلدي المستقلّ، فيما تبقى الرسوم المُحصَّلة مباشرة من البلديات محدودة، ما يُقيّد قدرتها التشغيلية (المجلة الشهرية، حزيران/يونيو 2015).

منذ إنشاء أول اتحاد بلدي عام 1977، ارتفع عدد الاتّحادات إلى 53 اتحادًا تضمّ 627 بلديّة من أصل 1,013 (وفق الأرقام الصادرة في عام 2015)، فيما بقيت 386 بلدية غير منتسبة إلى أيّ اتّحاد. وقد تعرّضت آليّات التوزيع المالي لانتقادات عدّة بسبب اعتمادها على معايير سكانيّة، ما أدّى إلى بروز تفاوتات في التوزيع. فعلى سبيل المثال، تلقّى اتّحاد بلديات الفيحاء أعلى حصّة مالية قائمة على حجم السكان في عام 2013، بينما استفادت اتحادات أخرى من توزيعاتٍ قائمة على عدد البلديّات الأعضاء. وعلى الرغم من الإمكانات التي تتمتّع بها هذه الاتحادات في تنظيم المشاريع الإنمائية، إلا أنّها كثيرًا ما تعاني من قلّة الموارد المالية ومن التضارب في المسؤوليّات مع البلديّات الفردية، ما يؤدّي إلى عدم الكفاءة في الحوكمة وتقديم الخدمات العامة (المجلة الشهرية، حزيران/يونيو 2015).

من حيث المبدأ، تؤدّي البلديات والاتّحادات أدوارًا متمايزة ومترابطة في آنٍ واحد، إذ تركّز البلديات على تقديم الخدمات المحليّة وتطوير البنى التحتية، فيما تتولّى الاتّحادات معالجة التحدّيات الأوسع نطاقًا، وتنفّذ المشاريع الضخمة التي تتجاوز قدرات البلديّات الفردية. ولكنْ، قد يؤدّي تداخل المسؤوليات إلى انعدام الكفاءة، ولا سيّما عندما لا تُحدّد الأدوار بوضوح. فقد تكرّر الاتّحادات جهودًا سبق للبلديات تنفيذها، ما يُفضي إلى سوء إدارة للموارد. في المقابل، يمكن أن تكمّل الاتّحادات العمل البلدي،

من خلال توفير الخبرات الفنية، وتعزيز التعاون بين البلديّات، وتأمين التمويل للمبادرات التي تُنفّذ على نطاقٍ واسع. وبالتالي، يُعَدّ تعزيز التنسيق وتوضيح المهمات بين البلديات والاتّحادات ضرورة مُلحّة لتحسين الحوكمة وضمان الاستخدام الأمثل للموارد (نحن، 2018).

الإطار الانتخابي والتنظيم

تخضع الانتخابات البلديّة في لبنان لأحكام المرسوم الاشتراعي رقم 118 لعام 1977، الذي يُحدّد آليّات الإدارة المحليّة، وللتعديلات اللاحقة مثل القانون رقم 1997/665. لكنّ لبنان يفتقر إلى إطار قانوني شامل متعلّق بالانتخابات البلديّة، ما يؤدي إلى تناقضات وثغرات تُعقّد إدارة العمليّة الانتخابية وتُضعف المعايير الديمقراطية (الحلو، 2024).

تجري الانتخابات البلديّة في لبنان وفقًا للنظام الأكثري المنصوص عليه في القانون الانتخابي رقم 2008/25، وهي مستثناة من نظام التمثيل النسبي الذي اعتُمِد في القانون رقم 2017/44. وقد تعرّض هذا النظام الأكثري لانتقادات متكرّرة، حيث إنه يُهمّش الأحزاب الصغيرة والأقليّات. وتفتقر الانتخابات البلدية إلى آليّات رقابة فعّالة، إذ لا تخضع لرقابة هيئة الإشراف على الانتخابات، خلافًا للانتخابات النيابيّة، ما يُخلّف فراغًا في الشفافيّة والمساءلة. كذلك فإنّ الإنفاق الانتخابي غير المنضبط، والممارسات الإعلامية غير الخاضعة للرقابة يحدّان من النزاهة (الحلو، 2024).

وعلى الرغم من أنّ الانتخابات البلدية لا تخضع لنظام المحاصصة الطائفية، إلّا أن الديناميات الطائفية تؤثّر بقوة في نتائجها. ففي بلدية بيروت مثلًا، لطالما جرى الحفاظ على توازن غير رسمي بين التمثيل المسلم والمسيحي، وهو توازن نابع من اعتبارات سياسية عامة، بدلًا من أن يكون نتاجًا لصلاحياتٍ قانونية. وقد أدّت التحوّلات السياسية الأخيرة، مثل تعليق أنشطة تيّار المستقبل وتفكّك القيادة السنّية، إلى خلل في هذا التوازن، ما أثار مخاوف جديدة بشأن التمثيل العادل.

وتبيّن انتخابات بلديّة طرابلس في عام 2016 هذه التحدّيات. ففي تلك الدورة، غاب التمثيل المسيحي والعلوي تمامًا عن المجلس البلدي، ما أثار مخاوف حقيقية بشأن الشمول والتمثيل في مدينةٍ تُعرف بتركيبتها الديمغرافية المتنوّعة. ويُسلّط غياب التمثيل الشامل الضوء على محدوديّة الإطار الانتخابي البلدي في لبنان، الذي وإن لم يكن طائفيًا بشكلٍ صريح، إلّا أنّه يعكس الديناميات الطائفية في النظام السياسي الأوسع (سليمان، 2025).

تسارعت جهود إصلاح النظام الانتخابي البلدي في لبنان مع التركيز على تحديث القوانين القديمة ووضع ضوابط أوضح للانسحاب من الترشّح، وتمويل الحملات الانتخابية، والممارسات الإعلامية. وقد طالب ناشطون أيضًا باعتماد نظام التمثيل النسبي بدلًا من النظام الأكثري، بما يضمن تمثيلًا أكثر عدالة للأحزاب الصغيرة والأقليّات. كذلك تهدف تدابير المساواة

معلومات عامة حول الانتخابات البلدية

- الناخبون المؤهّلون: يحقّ لجميع المواطنين اللبنانيين الذين بلغوا سنّ الحادية والعشرين وما فوق الاقتراع.
- التسجيل: يعتمد لبنان نظام التسجيل غير النشط، حيث يُسجَّل تلقائيًا جميع المواطنين الذين يبلغون سنّ الـ21 قبل 30 آذار/مارس من السنة الانتخابية.
- ترشّح الأفراد: يُمكن لأيّ مواطن لبناني بلغ الخامسة والعشرين من العمر ويتمتّع بحقوقه المدنية الكاملة الترشّح لعضوية المجالس البلدية أو لمنصب مختار. ويشترط الترشّح في بلدات الأصل، مع إمكانية ترشّح النساء في بلدات أزواجهنّ. تبدأ مهلة تقديم طلبات الترشّح فور فتح باب التسجيل لدى وزارة الداخلية، وتنتهي قبل عشرة أيّام من موعد الاقتراع في كلّ دائرة. وتُجرى الانتخابات البلدية تباعًا في مختلف المناطق اللبنانية على أربعة آحاد متتالية.
- وتُتاح أسماء المرشّحين/ات في كل بلدة لدى قائمقام القضاء المعني والمكاتب الحكومية المحلية.

إجراءات يوم الاقتراع والتحدّيات المرتبطة به

- يتوجّب على الناخبين/ات التوجّه إلى مراكز وأقلام الاقتراع المحدّدة في مناطق قيدهم، وفقًا لأرقام سجلّاتهم والقرى المسجّلين فيها. ويمكن الاطّلاع على هذه المعلومات عبر الموقع الرسمي للانتخابات: https://elections.gov.lb، وذلك قبل أيّام قليلة من موعد الاقتراع.
- يُشترط على الناخبين/ات إبراز بطاقات هويّتهم أو جوازات سفرهم الصالحة، كذلك يجب أن تكون أسماؤهم مدرجة على لوائح الشطب. وتُفتح صناديق الاقتراع من الساعة السابعة صباحًا حتى الساعة السابعة مساءً.
- أبرز التحدّيات المتكرّرة التي قد تواجه العملية الانتخابية: الاكتظاظ في أقلام الاقتراع، وتحديدًا في المدن الكبرى، بالإضافة إلى ضرورة توفير تسهيلات ملائمة للناخبين/ات المعوقين.
- تجري عملية فرز الأصوات مباشرة في قلم الاقتراع.

بين الجنسين، من خلال تخصيص كوتا نسائية، إلى تعزيز الشمول وتمكين النساء على مستوى الحوكمة المحليّة.

كذلك، شهدت المرحلة الأخيرة محاولات لإرساء آليّات رقابة على الانتخابات البلدية، إلا أنّها غالبًا ما تُهمِل التحدّيات اللوجستية الناتجة من العدد الكبير للبلديّات والمرشّحين/ات. فمع وجود أكثر من 1,000 بلديّة وآلاف المرشّحين/ات، من المستحيل تقنيًا تنفيذ إجراءات موحّدة لمراقبة أنشطة الحملات الانتخابية. ويساهم حجم المشاركة في تعقيد الجهود الرامية إلى ضمان الامتثال للقوانين الانتخابية، والحفاظ على العدالة في جميع البلديّات (الحلو، 2024).

وعلى الرغم من أنّ هذه المبادرات الإصلاحية تشكّل مؤشرًا إيجابيًا، إلّا أنّ تنفيذها يواجه تحدّيات جسيمة، أبرزها الممانعة السياسية والعراقيل الإدارية. ومع ذلك، يبقى إصلاح الإطار الانتخابي البلدي خطوة هامّة لمعالجة أزمات الحوكمة في لبنان، ولضمان أن تساهم الانتخابات المحلية بفعّالية في تعزيز الأهداف الديمقراطية والإنمائية في البلاد.

دور المخاتير في الحوكمة المحليّة

يُنتخب المخاتير كممثّلين على مستوى الأحياء أو القرى، ويؤدّون دورًا متغيّرًا في الحوكمة. وتشمل مهماتهم إصدار وثائق السجل المدني، والتوسّط في النزاعات، والعمل كحلقة وصل بين المواطنين/ات والبلديّات والدولة. وقد نشأ منصب المختار في سياق التنظيمات العثمانية عام 1861، ولا يزال حتى اليوم جزءًا لا يتجزّأ من نظام الحوكمة اللبناني، حيث يعمل المخاتير على سدّ الفجوات داخل النظام السياسي الهجين، الذي يتميز بالسلطة المجزأة وهياكل الحوكمة المتنافسة (ستيل، 2015).

وعلى الرغم من الانتقادات التي تطاول المخاتير والآراء التي تعتبر أنّ دورهم عديم الأهمية، فإنّ حضورهم الشخصي والاجتماعي في مجتمعاتهم يظلّ ركيزة أساسية لسلطتهم. فهم متجذّرون في الشبكات المحلية، حيث يتوسّطون في النزاعات ويحافظون على التماسك الاجتماعي، ولا سيّما في المناطق المهمّشة تنمويًا أو سياسيًّا. ويتجاوز دور المخاتير المواطنين/ات اللبنانيين، ليشمل أيضًا المجتمعات غير اللبنانية، مثل اللاجئين الفلسطينيين والسوريين، حيث يؤدّون دور الوسيط بين هذه الفئات والمؤسّسات الرسمية (ستيل، 2015). لذا، فإنّ قربهم من الديناميّات المحليّة، واستقلالهم عن الخلل الوظيفي للسلطة المركزية يمنحانهم قدرًا من المصداقية والشرعيّة.

ومع ذلك، فقد بات الإبقاء على منصب المختار موضع تساؤل، في ظلّ تداخل مسؤولياته مع مهمات البلديات، ولا سيّما في مجالَيْ إصدار الوثائق المدنيّة والوساطة المجتمعية. فهذه الازدواجيّة قد تُسبّب إرباكًا إداريًا وعدم كفاءة في تخصيص الموارد. لذلك، تقترح بعض المبادرات الإصلاحية نقل مسؤوليات المخاتير إلى البلديات، نظرًا لامتلاكها أطرًا وموارد أكبر للحوكمة. وقد يُسهم هذا الانتقال في ترشيد الحوكمة المحليّة، والحدّ من تكرار

الجهود، وتحسين تقديم الخدمات، بما ينسجم مع توجّهات اللامركزية التي تهدف إلى تمكين البلديّات (ستيل، 2015).

الخاتمة

تتجاوز الانتخابات البلدية في لبنان كونها مجرّد استحقاق محلي، فهي تُجسّد انعكاسًا مباشرًا للتحدّيات التي تُواجه نظام الحوكمة في البلاد. فقد كشفت سلسلة التأجيلات الناتجة من العقبات السياسية والإدارية عن نقاط الضعف المتجذّرة التي تعطّل العملية الديمقراطية وتُضعف ثقة الناس بالمؤسسات. لذا، تُعدّ هذه الانتخابات، المقرّر إجراؤها في أيار/مايو 2025 بعد ثلاثة تأجيلات متتالية، لحظةً مفصليّةً لتقييم مدى توافق هياكل الحوكمة مع الواقع السياسي المتغيّر في لبنان. وتأتي هذه الانتخابات في وقتٍ تواجه فيه البلاد حالةً من عدم الاستقرار المؤسّسي المستمر، ما يزيد من أهميتها في تشكيل المشهد السياسي المحلي والوطني.

ويُشكّل تحقيق التمثيل العادل بين مختلف مكوّنات المجتمع اللبناني هاجسًا أساسيًا في الانتخابات البلديّة. ففي مدن كبرى مثل بيروت وطرابلس، تبرز مخاوف من اختلالات محتملة في التمثيل بين المسلمين والمسيحيين، ما يعكس استمرار الديناميات الطائفية. ويُضاف إلى ذلك التحدّي المتمثّل بالحفاظ على التنوّع السياسي داخل المدن والبلدات، إذ يُقصي النظام الأكثري المعتمد الأحزاب الصغيرة والأقليّات. كذلك، تبرز مسألة ضُعف تمثيل النساء في المجالس البلدية، في ظلّ غياب تدابير موقتة، كالكوتا النسائية. ومع إجراء هذه الانتخابات مرّة أخرى من دون تنفيذ إصلاحات تُشجّع على توسيع قاعدة المشاركة، تزداد المخاوف من تكريس التفاوتات القائمة.

فيما أثبتت البلديّات أهميتها في تعزيز قدرة المجتمعات المحليّة على الصمود، وتحديدًا خلال أزمات كأزمة اللجوء السوري وجائحة كوفيد-19، لا تزال فعاليتها مقيّدة بجملة من العقبات الإدارية، وشحّ الموارد المالية، والتدخّلات السياسية، والتفكّك الذي يعتري الحوكمة. فتزايد عدد البلديات، إلى جانب غياب أنظمة فعّالة تحكم عمل اتّحادات البلديات، أدّى إلى تداخل في المسؤوليات، وترك الغالبية الساحقة من البلديات في مواجهة تحدّيات ضخمة بإمكانات محدودة وخبرات غير كافية.

لذا، تهدف مقترحات الإصلاح، التي تشمل اعتماد التمثيل النسبي في البلديات الكبرى، وتعزيز الشفافية، واعتماد اللامركزية الإدارية على مستوى القضاء، إلى معالجة هذه القضايا. غير أنّ هذه المقترحات تصطدم بعوائق تتمثّل بالعرقلة السياسية والعقبات اللوجستيّة. لهذه الأسباب، تشكّل الانتخابات البلدية المقبلة فرصة لتعزيز دور البلديّات، وإعادة بناء الثقة بالعملية الديمقراطية. ولكنْ، من غير المؤكّد ما إذا كانت هذه الانتخابات ستفضي إلى تغيير فعلي، أو أنها ستُكرّس، مرة جديدة، الواقع القائم.

المراجع

مؤسسة 'كونراد أديناور'. (2022). واقع البلديات في ظلّ الأزمة، التحديات والحلول،0836372f111d-8129-b494-c9bb-f21aec64

الحلو، زينة س. (2024). إصلاح الانتخابات البلدية في لبنان: السُّبُل إلى الحوكمة المحلية الديمقراطية. المركز اللبناني للدراسات، أيلول/سبتمبر 2024. إصلاح الانتخابات البلدية في لبنان: السُّبُل إلى الحوكمة المحلية الديمقراطية

حكومة لبنان، وزارة الداخلية والبلديات، قانون البلديات، المرسوم الاشتراعي رقم 118 تاريخ 1977/6/30 وتعديلاته، http://www.interior.gov.lb/moim/oldmoim/PDF/Municipal_Act_ar.pdf

نحن، دليل المواطن إلى الانتخابات البلدية، https://nahnoo.org/wp-content/uploads/2024/02/Guidebook-FINAL-on-municipal-elections-June-2023-UNDP-ENGLISH-w-cover.pdf

أبو ريش، زياد. السياسة البلدية في لبنان، العدد 280، خريف 2016، مشروع أبحاث ومعلومات الشرق الأوسط، https://merip.org/2016/10/municipal-politics-in-lebanon/

سليمان، أندريه. لبنان: الانتخابات البلدية بعيدة المنال، 4 نيسان/أبريل 2025، مبادرة الإصلاح العربي، لبنان: الانتخابات البلدية بعيدة المنال – Arab Reform Initiative

نحن، دليل المواطن والبلدية: قواعد قانونية مبسّطة تنظّم العمل البلدي في لبنان، 2018، Citizen-municipalities-handbook-english-1.pdf

الدولية للمعلومات، 'بلديات لبنان: 1,014 بلدية – 4,500 مليار من الصندوق المستقل و1,600 مليار من الخليوي'، المجلة الشهرية، 7 نيسان/أبريل 2015، https://monthlymagazine.com/article/3684/D8%8A%D9%84%D8%AF%D8%A8%D9%-%A7%D8%AA%D9%D9%-86%86%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%D9%-1014%D8%A9%8A%D9%84%D8%AF%D8%A8%D9%-4500%D9%85%D9%D9%-86%85%D9%D9%-D8%A7%D8%B1%8A%84%D9%85%D9%D9%D8%A7%D%-82%88%D9%D9%86%D8%AF%84%D8%B5%D9%%D9%D9%-84%82%D9%D9%85%D8%B3%D8%AA%84%D9%9-881600%D9%

D8%A%-86%85%D9%D9%-D8%A7%D8%B1%8A%84%D9%85%D9%D9%
8A%88%D9%D9%8A%84%D9%D9%84%D8%AE%7%D9

الدولية للمعلومات، 'اتحاد البلديات في لبنان - 53 اتحادًا تضم 627 بلدية'، المجلة الشهرية، حزيران/يونيو 2015. https://:
D8%A7%D%8B%80%E2%/3751/article/com.monthlymagazine
84%D8%A8%%D8%A7%D9%-D8%A7%D8%AF%D8%AD%8%AA
-8A%81%D9%D9%-D8%A7%D8%AA%8A%D9%84%D8%AF%D9
D%D8%A7%D8%AA%-53-86%86%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%D9%
-85%D8%B6%D9%D8%AA%-8B%D8%A7%D9%D8%A7%D8%AF%8%AD
D8%A9%8A%D9%84%D8%AF%D8%A8%D9%-627

المركز اللبناني للدراسات. حول اللامركزية الإدارية في لبنان، 2015، https://:files/uploads/content/org.lebanon-lcps.api/-1573808844
pdf.27-03-2015-english-pages_facing-book_lcps

ستيل، نورا. المخاتير في الوسط: ربط الدولة بالمواطنين واللاجئين، جدلية، 4 كانون الأول/ديسمبر 2015.

حرب، منى، وعطالله، سامي. يجب تعزيز اللامركزية في العالم العربي لتقديم خدمات أفضل، جدلية، أيار/مايو 2014، Jadaliyya -
Provide to Strengthened be Must World Arab the in Decentralization
Services Better

الدولية للمعلومات، '50٪ من بلديات لبنان عائداتها من الصندوق البلدي المستقل تقلّ عن 250 مليون ليرة لبنان يحتاج لنظام بلدي جديد وسريع لا لانتخابات!'، المجلة الشهرية، نيسان/أبريل 2025، https://:250/5419/article/com.monthlymagazine.

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، تقرير توصيات السياسات المالية العامة – لبنان، حزيران/يونيو 2022، policy_finance_municipal
pdf.ar_-_2022_june_-_lebanon_-_report_advocacy

LCPS

حول الإضاءة
الإضاءة هي عبارة عن نص أولي قصير يوفر معلومات أساسية حول قضايا اجتماعية وسياسية واقتصادية أو مفاهيم ذات صلة بالحوكمة والسياسة العامة.

حول المركز اللبناني للدراسات
تأسَّسَ المركز اللبناني للدراسات عام 1989 ، وهو مؤسّسة مستقلّة، محايدة، غير ربحية وغير حكومية. يُعنى المركز بإنتاج وتأييد السياسات التي تُحسِّن الحوكمة في لبنان والمنطقة العربية. تتمحور أبحاث المركز حاليًا حول الأهداف التالية: تعزيز الحوكمة، والنهوض بعملية النموّ الاقتصادي والتنمية المستدامة، ودعم السياسات الاجتماعية الشاملة والفعّالة، والدفع باتّجاه تطوير السياسات التي تصبّ في إطار البيئة المستدامة. تتقاطع أربعة مواضيع مع مجالات التركيز المذكورة أعلاه، وهي النوع الاجتماعي، والشباب، وحلّ النزاعات، والتكنولوجيا.

للإتصال بنا
المركز اللبناني للدراسات
برج السادات، الطابق العاشر
ص.ب. 215- 55، شارع ليون
رأس بيروت، لبنان
ت: 301 799 1 961+
info@lcps-lebanon.org
www.lcps-lebanon.org